الباب الأول

علم النفس الجنائي وطرق البحث فيه

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

علم النفس الجنائى وطرق البحث فيه

تعريفه ومجاله :

قد يكون لمصطلح علم النفس الجنائى تعاريف مختلفة تصدق جميعها غير أنها تختلف فى مدى ما تتضمنه ، ولعل أبسط التعاريف القول بأن علم النفس الجنائى هو تطبيق مبادىء علم النفس العام فى ميدان الجريمة .

غير أنه على الرغم من أن مبادىء علم النفس تطبق فى ميدان الجريمة بالتفكير عقلياً فى ماذا يمكن أن تعنى هذه المبادىء فى تفسير الجريمة وعلاجها والوقاية منها يوجد لدينا الآن حصيلة كبيرة من القيام بالتجريب الفعلى لتطبيقات هذه المبادىء . وقد تبين فى كثير من الحالات أن مجرد تطبيق المبادىء النفسية العامة لا يأتى بالنتائج المرجوة ، لذلك فنحن على حذر الآن من الآراء التى تتناول مبادىء علم النفس وتنادى بأن تطبيقها على الجماعات المنحرفة سوف يؤدى إلى نتائج معينة خاصة إذا انبعثت هذه الآراء من العلماء الذين ليس لهم دراية بميدان الجريمة والتعامل مع الفئات المنحرفة المختلفة . ان العاملين فى ميدان الجريمة حالياً على حذر من اتباع المبادىء العامة التى لم تخضع للتطبيق الفعلى . وهناك الكثير من التجارب التى تجرى حالياً لتقرير مدى صدق تطبيق كثير من مبادىء علم النفس فى ميدان الجريمة . وعلم النفس الجنائى يتحمل حالياً مسئولية بيان مدى فائدة تطبيق مبادىء علم النفس تجريبياً فى ميدان الجريمة .

بيد أن نشاط عالم النفس الجنائى لا يقتصر على بيان مدى صلاحية تطبيق مبادىء علم النفس العام فى ميدان الجريمة، إذ أن ميدان علم النفس الجنائى يحوى

الآن كثيراً من المشاكل الخاصة به والتى لا يتناولها علم النفس العام تناولا شاملا مثال ذلك الارتقاء ببرامج الاصلاح والتأهيل المختلفة ، والتشخيص والعلاج على أساس التفريد بالتعامل مع المجرم الفرد ، وبرامج الوقاية ، وبرامج الرعاية والاختبار القضائى وما إلى ذلك .

وعالم النفس الجنائى فى محاولته بيان فائدة مضامين مبادىء علم النفس العام تجريبيا ، وتناول المشاكل الخاصة بميدان علم النفس الجنائى يتخذ وجهة نظر مهنية خاصة تختلف عن وجهة نظر عالم النفس العام . إذ يتجه عالم النفس العام فى بحوثه إلى بيان صحة فرض أو مبدأ ، وتحقيقه ليقيم صرحا من المبادىء العلمية العامة ، بينما يتجه اهتمام عالم النفس الجنائى إلى إيجاد حل عملى لمشكلة من المشاكل وتكوين ممارسات مهنية تحقق أقصى ما يمكن من الفائدة التطبيقية . ولا يعنى اختلاف الاهتمام أن هناك فصلا تاما بين الميدانين إذ أن هناك كثيراً من المبادىء العامة الصادقة التى يمكن التوصل إليها من بحوث تجرى فى ميدان الجريمة . وهى تفوق بذلك المبادىء التى يتم التوصل إليها من البحوث المعملية التى يقوم بها عالم النفس العام . إذ يؤخذ على كثير من التجارب المعملية التبسيط الزائد فى الموقف لزيادة الضبط . بينما يؤخذ على التجريب فى المواقف العملية فى ميدان الجريمة تعقد الموقف مما يؤدى إلى احتجاب المبادىء العامة . على أى حال فالاتجاهان مرغوبان . لهذا ننصح طالب علم النفس الجنائى بأن يحاول دائما البحث عن التطبيقات العلمية للنظريات والمبادىء العامة فى علم النفس العام ، كما يحاول التوصل إلى المضامين النظرية للتطبيقات العملية المختلفة . ونحن نأمل أن يتمكن الطالب من التزود بأكبر قدر من المعلومات التى تتعلق بالممارسات العملية والنظريات التى تقوم عليها والحصول على المهارة فى تفسير النظريات والتطبيقات .

ومن التعاريف المبسطة لعلم النفس الجنائى والتى تحدد مجاله تعريف هاتزتوخ

(١٩٦١) إذ يعرف علم النفس الجنائى بأنه العلم الذى يشارك غيره من العلوم فى تأهيل واصلاح الجانى ، ويقوم بدراسة أسباب السلوك الاجرامى ، ويحاول عزل وفصل وفهم تفاعل العوامل الخاصة التى تؤدى ببعض الناس إلى اقتراف بعض الجرائم محاولا التوصل إلى قوانين أو مبادىء عامة عن انماط أسباب السلوك المضاد للمجتمع والهدف من ذلك علاج الجانى وتقليل الجريمة . فالاهتمام فيه ينصب على ايجاد الطرق التى يتم بها تغيير الناس .

وهو يفرق بينه وبين علم النفس القانونى الذى يهدف من ورائه إلى التحكم فى العوامل النفسية التى تؤثر فى موضوعية العمليات القانونية لتحقيق العدالة بطريقة انسانية بقدر المستطاع .

والواقع أن التعاريف الواسعة لعلم النفس الجنائى تتضمن مجالات العلمين ولا تفرق بينها . فاذا كنا نقصد كما يقول كورسينى (١٩٤٩) فى دائرة المعارف الجنائية بعلم النفس كل ما يقوم به الانسان من تفكير وأفعال مما يدخل فيما يسمى بالسلوك ، فلن يكون هناك فى العمليات الجنائية والعقابية ما يخرج عن نطاق علم النفس الجنائى ، إذ يدخل فيه ديناميكية تطور القوانين ، والعوامل التى تؤثر فى اصدار الأحكام ، والعوامل التى تؤدى إلى السلوك الاجرامى فى داخل الفرد أو خارجه ، والدوافع المباشرة للانماط السيكلوجية المختلفة من الناس ، وما يقترفه الناس من أنماط مختلفة من الجرائم ، والعمليات المختلفة فى قانون العقوبات ، والعمليات المختلفة فى التأهيل والعلاج ، وأخيراً فترة ما بعد توقيع العقوبة .

وتعريف الجريمة فى أى مجتمع من المجتمعات إنما هو تعريف يتضمن مفهوما « اجتماعى قانونى » لذلك يختلف التعريف القانونى للجريمة من مجتمع لمجتمع ، اذ أن المجتمع هو الذى يضع هذا التعريف . وهنا تبرز أهمية دراسة « معايير السلوك » التى تحددها الجماعة ، اذ تحدد الجماعة للفرد ما هو صواب وما هو خطأ طبقا للقيم

السائدة فى الجماعة « وتوجد معايير السلوك بالتالى حيثما وجدت الجماعة أى أنها عامة . وهى ليست من خلق مجموعة معينة من الناس ، وليست محدودة بنطاق الحدود السياسية وليست بالضرورة منصوصا عنها فى القانون» (سيلين ١٩٣٨)

وان كانت معايير السلوك الاجتماعية تمنحنا اطاراً مرجعيا لدراسة الجريمة فى ضوئها ، يخشى بعض العلماء بأن تحديد المعايير السوية للسلوك سوف يتوقف على متغيرات وأساليب ثقافية مما قد يورطنا فى دائرة مفرغة نعجز معها عن معرفة من أين نبدأ وأين نتوقف فى دراستنا،فينادون باتخاذ المعايير التى يحددها القانون للسلوك كاطار مرجعى لأنها محددة ، وتتميز بالاستمرار وتعكس فى نفس الوقت المعايير السلوكية غير المحددة القائمة على العرف والتقاليد . (تابان ١٩٤٩) .

غير أن هذا لا يعنى أننا نقلل من أهمية دراسة معايير السلوك الاجتماعية والاهتمام بها بوجه عام إذ أنها مجال من المجالات الهامة التى يشترك علم النفس فى دراستها مع علم الاجتماع والطب العقلى وغيرها من العلوم . ولا بد من مثل هذه الدراسة لفهم السلوك الاجرامى وتفسيره .

إذ من الضرورى أن ندرس نشأة القانون فى مجتمع بعينه ، وكيف تسن القوانين ، وكيف ينظر الناس فى هذا المجتمع إلى القانون ، وكيف تنفذ العدالة. والقوانين تعكس الفلسفة التى تسود فى المجتمع الذى يسنها وتنبعث عن حاجات هذا المجتمع . لذا تتغير من وقت لآخر ومن مجتمع لمجتمع فحيثما تصدر القوانين يكون هناك دافع لها . وهى تعكس بالتالى الاهتمامات السائدة التى أدت اليها وأحسن مثل لذلك القوانين التى تصدر فى الأوقات العصيبة مثل قوانين حل الأحزاب فى عهد الثورة ، وقوانين تحديد الملكية الزراعية ، وقوانين العزل السياسى ، وقوانين التأميم ، ومثل هذه القوانين تعبر عن حاجة اقتصادية أو اجتماعية.

وقد تصدر القوانين نتيجة لهستريا تجتاح البلاد لظرف من الظروف نتيجة لجريمة بشعة مثلا اهتزت لها البلاد أو لصالح فئة من الفئات السياسية حين يستولى عليها الرعب خوفا من الانقلابات السياسية، ويمكن للتتبع للسياسة السورية ملاحظة ذلك . وقد تعبر القوانين فى مثل هذه الحالة عن الرغبة فى الانتقام والحقد . كما قدتصدر القوانين نتيجة للمعايير الخلقية والدينية السائدة فى المجتمع.(قوانين حماية الآداب مثلا)

والمشرع فى الواقع ليس مشرعا فى رأى البعض انما هو مسجل ومنفذ ومعبر عن حاجات الناس وهو فى هذه الحالة مجرد صائغ للقانون . حقا كثيرا ما يلجأ المشرع الى استطلاع آراء من قد يمسهم القانون . ففى سن قانون للمخدرات مثلا قد يستنير المشرع برأى الأطباء والصيادلة ومن اليهم ، بيد أن كثيرا ما يتعرض المشرع لضغوط مستترة أو مكشوفة تؤثر فيه ، وكثيراً ماتبرر هذه الضغوط بأنها ضغوط الرأى العام على خلاف الواقع .

وتسمح الطريقة التى يصاغ بها القانون بتفسيره تفسيرات مختلفـــة ، وكثيرا ما يكشف التطبيق على ضرورة التعديل أو الزيادة أو الحذف . ويؤدى الاختلاف فى التفسير إلى الاختلاف فى التطبيق . ومن المعروف أنه كثيرا ما يمكن التحايل على القانون بالقانون .

ولا يطبق القانون على جميع الأفراد بنفس الروح ، فمن المسلم به فى جناح الأحداث مثلا أن عدداً كبيراً من أبناء الطبقات الراقيـة اجتماعيا واقتصاديا لايقع فى يد العدالة بينما أغلب من يقبض عليهم يكونون فى العادة من أبناء الطبقات المحرومة ، ومن المعروف فى أمريكا أن القضايا التى تتعلق بالزنوج يكون من المتوقع أن تكون أحكامها قاسية .

وأثبتت التجارب النفسية المختلفة أن أدلة الاتهام وأقوال الشهود من الصعب أن تكون دقيقة كل الدقة والأدلة كثيرة على ذلك .

ويهتم علم النفس الجنائى ، كما يهتم بتطور القوانين والظروف التى تسن فيها وطريقة تطبيقها ، بالمسئولين عن التنفيذ ، فالقضاء بشر والمحامون بشر ويختلف الأفراد فيما بينهم فى تكوينهم النفسى واتجاهاتهم وميولهم وقدراتهم ولابد أن تؤثر مثل هذه الفروق فى التطبيق أيضا .

وإذا كان علم النفس الجنائى يهدف الى الاصلاح أو العلاج وإلى كشف العوامل التى تؤدى إلى السلوك الاجرامى فمن المسلم به أن المجرم يجب أن يعاقب قانونا عقابا يتناسب والجرم الذى اقترفه .

بيد أنه من الصعب تحقيق الاصلاح أو التأهيل أو العلاج والعقوبة فى نفس الوقت . من أسباب ذلك أننا إذا التزمنا بالقول القائل « بأن العقوبة يجب أن تتناسب والجرم » فان علينا أن نعاقب بنفس الطريقة كل شخص يقترف نفس الجرم . فاذا عاقبنا مزورا بارساله للسجن خمس سنوات مثلا فيجب علينا أن نعاقب مزورا آخر بنفس العقوبة . وإذا كنا نحتم ضرورة أعدام القاتل وارساله إلى السجن مدى الحياة ، فان أى قاتل يجب أن تطبق عليه نفس العقوبة .

لكن الجريمة الواحدة قد يقترفها أناس مختلفون ولاسباب مختلفة ، فأحد المزورين مثلا قد يكون اقترافه لجريمته مجرد محض الصدفة لصداقته لقرناء السوء مثلا ، أو للتعبير عن مواهبه الفنية ، أو لظروف اقتصادية قاسية ، وقد لايعود إلى مثل هذه الجريمة أبدا بعد اقترافها ، بينما المزور الثانى قد يكون مجرما له تاريخ طويل فى الجريمة ، ولن يعيده إلى المجتمع الاعلاج نفسى طويل . أما إذا كان هدفنا العلاج والتأهيل فيجب أن نضع فى الاعتبار ظروف كل مجرم وشخصيته . ففى هذين المثلين قد نعالج كليهما . أما إذا كان هدفنا العقاب فسوف

تعاقب الاثنين وتتقاضى عن العلاج وحينئذ قد يتحول الأول إلى شخص ناقم على المجتمع ، وقد يتم الافراج عن الثانى قبل أن تؤثر عليه التأثير المفيد .

وينطبق هذا على مقترفى جرائم القتل . فكثير ممن يقترفون هذه الجريمة لأول مرة قلما يعودون إلى اقترافها ثانية . بيد أن منهم من هم خطر على المجتمع ويجب ابعادهم عنه ولمدة طويلة لعدم قدرتهم على السيطرة على اندفاعاتهم .

والخلاصة يهتم علم النفس الجنائى بدراسة السلوك الاجرامى والأسباب التى تؤدى إلى الجريمة للتحكم فيها ، ويهتم بالتالى بسيكلوجية صانع قانون العقوبات ومنفذه والظروف التى يتم فيها سن القوانين وتطبيقها وتطوير هذه القوانين بهدف العلاج والتقليل من الجريمة فى مجتمع بعينه .

صعوبات البحث العلمى فى علم النفس الجنائى

تعترض الباحث فى ميدان الجريمة صعوبات منها ما يتعلق بالاحصائيات الجنائية، ومنها ما يتعلق بدراسة الحالة وتطبيق أدوات جمع المعلومات ، ومنهـــا ما يتعلق بالبحوث العلمية ذاتها التى تجرى فى هذا الميدان .

١ ـ الاحصائيات الجنائية

لاتدل الاحصائيات الجنائية التى تصدرها الجهات الرسمية دلالة صحيحة على حجم المشكلة موضوع الدراسة وذلك للأسباب الآتية :

١ ـ اختلاف الأجهزة الاحصائية العاملة فى المؤسسات والمصالح المهتمة بظاهرة الجريمة من ناحية الكفاءة والقدرة .

٢ ـ قد يعزى ارتفاع الاحصائيات وانخفاضها من مكان إلى مكان ومن وقت لآخر إلى نشاط رجال الأمن زيادة ونقصا .

٣ ـ تتفاوت الثقافات المختلفة فى الدول المختلفة وفى الدولة الواحدة من ناحية تحديدها لمفهوم الجريمة والانحراف وتتفاوت الاحصائيات تبعا لذلك .

٤ ـ يتفاوت العاملون فى مجال الجريمة من شرطة ونيابة وقضاة فى تفسيرهم

الجريمة ومعاملتهم الفردية من حالة إلى حالة مما لايؤدى إلى معاملة جميع المنحرفين والمجرمين بمعيار واحد .

٥ ـ من المعروف أن الاحصائيات الرسمية تقوم على الحالات التى بلغ عنها أو التى قدمت إلى المحاكمة وهناك كثير من الجرائم غير المنظورة التى لايعرف عنها البوليس أى شىء . وهناك بحث أجرى فى أمريكا قورنت فيه الجرائم التى ارتكبها مجموعة من طلبة جامعة تكساس ولم تعرف عنها السلطات أى شىء بجرائم مجموعة من المدانين بأحكام، فلم تفترق المجموعتان فى نوع الجرائم المرتكبة أو عددها . « بحث Porterfield (١٩٤٦) ـ مقارنة ٢٠٤٩ حدث جانح بمجموعة عددها ٣٣٧ من طلبة جامعة تكساس بأمريكا ».

٦ ـ النزعة عند بعض الجهات الرسمية للمغالاة فى احصائياتها الايجابية أو السلبية إما لإظهار نشاطها فى مكافحة الجريمة أو بيان ارتفاع مستوى الأمن فيها طبقا لمقتضيات الحال .

ب ـ دراسة الحالة وتطبيق أدوات جمع المعلومات

تعترض الباحث فى ميدان علم النفس وغيره من العلوم الاجتماعية صعوبات فى جمع المعلومات نجملها فيما يلى :

١ ـ ندرة التكنيكات أو الأدوات المقننة أو انعدامها خاصة فى ميدان قياس القدرات والذكاء وسمات الشخصية ، واضطرار الباحث إلى ابتكار أدواته التى يعز بعد ذلك استخدامها فى بحوث أخرى .

٢ ـ عدم وجود باحثى الميدان المدربين تدريبا كافيا لجمع المعلومات الصحيحة وخاصة من الفئات المحرومة فى قطاع الريف والطبقات العاملة والمنحرفين ومن اليهم لعجز الباحث عن النزول إلى مستوى هذه الفئات فى التعامل وجها لوجه للحصول على تعاونها .

٣ ـ وإذا وجد الباحث المدرب فقد بينت الخبرة تهاون العدد الكثير فى جمع المعلومات مما يؤدى إلى التشكك فيها مما جعل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى التثبت من البيانات التى تجمع بتكرار جمع المعلومات ، أى تكرار عملية البحث الميدانى لمطابقة البيانات التى يحصل عليها الباحث الثانى على البيانات التى يجمعها الباحث الأول مع مافى ذلك من نفقات كان من الممكن توفيرها .

٤ ـ صعوبة الحصول على بيانات صحيحة من الأفراد موضوع الدراسة اذ ينزعون إما إلى المبالغة أو إلى الانكار طبقا لتفسيرهم للموقف . إذ من الصعب نزع صفة ممثل الحكومة من أذهان الأفراد عن القائم بالبحث وما دام القائم بالبحث فى نظرهم يمثلا للحكومة بحكم وظيفته أو مظهره فهم يتشككون فى الطريقة التى سوف تستغل بها المعلومات. هل هى فى صالحهم أم ضدهم. وأحسن مثل لتزوير البيانات مبالغة الأفراد عن عدد أفراد أسرهم عند استخراج بطاقة التموين ومبالغتهم فى مصروفاتهم وحطهم من دخولهم عند محاسبة رجال الضرائب لهم. وفى تطبيق بطاقات الرورشاخ (بقع الحبر) على والد طفل حدث منحرف من دور التربية كانت الاستجابة الروتينية على العشر بطاقات هى « الحكومة كتر خيرها بتحطم الاقطاع» ولم يفد معـــه أى حفز أو استقصاء لتغيير هذه الاستجابة وكأنه بهذه الاستجابة يحاول استرضاء الباحث كممثل للحكومة والسلطة .

٥ ـ البحوث العلمية عامة فى ميدان الجريمة

جاءت الانتقادات التالية فى تقرير منظمة اليونسكو عن البحوث التى عرضت فى الاجتماع الذى نظمته هـــذه الهيئة لخبراء الدول فى باريس لمعالجة موضوع سيكلوجية المراهق وخلل التوافق الاجتماعى (١٩٦٢) .

١ ـ ان كثيرا من الدراسات عن الانحراف والجريمة لا تقوم على أساس نظريات منظمة أو نماذج فكرية محددة . وغالبا ما يبدو أن المعلومات تجمع دون أن يكون هناك فروض محددة تحديدا دقيقا .

٢ - ان كثيرا من الدراسات تتم فى شبه عزلة ، إذ تنزع إلى أن تكون مجرد متاثرات لا ترتبط بالمعرفة أو البحوث السابقة .

٣ - يبدو فى هذه الدراسات افتقار إلى الدراية ، إذ تهتم بمتغيرات مفردة علما بأن سلوك الفرد يتضمن دائما تفاعلا مركبا لكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية.

٤ - يوجد افتقار كبير إلى الدراسات الطولية إذ تقوم معظم البحوث التى قدمت للمؤتمر على الطريقة المستعرضة المؤقتة .

٥ - نادرا ما يتم استخدام تكنيكات دراسة الحالة الدقيقة ، وعلى الرغم من أن كثيرا من الباحثين يبدون اهتمامهم بديناميكيات النمو وعمليات التغير ، فنادرا ما تمت الدراسات على هذا النحو . وإذا كان شىء منها قد تم فلم يكن هناك حذق كاف لفهم الديناميكيات العميقة للسلوك البشرى أو تعقده .

٦ - يبدو أن تواجد الحالات غالبا ما يقرر اختيار العينة . ويظهر من هذا الافتقار إلى تقدير الطرق المختلفة التى يمكن بها اختيار العينات طبقا لمفاهيم سبق بلورتها .

٧ - ان الطرق الاحصائية المستعملة فى العادة أولية جدا ، باستثناء بعض البحوث إذ أعطيت النسب المئوية والمتوسطات دون ذكر لمعاملات الانحراف ومقاييس الخطأ . وهناك تقصير ملحوظ فى استخدام الطرق الاحصائية البارامترية واللابارامترية وتحليل التباين والتحليل العاملى وما إلى ذلك .

٨ - كثيرا ما يفشل الباحثون فى تحليل العوامل الموجودة فى الموقف السلوكى من ناحية الطبيعة الفعلية للمتغيرات . لذا يوجد افتقار للتمييز بين المتغيرات المستقلة والتابعة .

٩ - يوجد انعدام تام للدراسات المتكررة مما يجعل من العسير التأكد من صحة نتائج الدراسات .

١٠ ـ لا تذكر فى العادة درجات صدق وثبات الأدوات التى تستخدم لجمع المعلومات مثل الاختبارات والاستفتاءات والقوائم ، ودلائل المقابلات . الخ .

أنواع البحوث فى علم النفس الجنائى

ولفهم كثير من الانتقادات سنولى البحث العلمى وطرقه وطرق جمع المعلومات والشروط التى يجب توفرها عنايتنا فيما يلى وفى الفصول التالية .

لا تختلف البحوث التى تتم فى علم النفس الجنائى فى إجراءاتها عن البحوث التى تتم فى ميادين علم النفس الأخرى والعلوم الاجتماعية عامة، إذ تنقسم البحوث فى هذه الميادين كلها إلى ثلاثة أنواع هى :

١ـ البحوث الاستكشافية ٢ـ البحوث الوصفية أو التحليلية ٣ـ البحوث التجريبية:

١ ـ البحوث الاستكشافية

تعتبر البحوث الاستكشافية مقدمات لبحوث أدق، ولها فائدتها فى أنها تمدنا بالاحصائيات الضرورية التى تمس حالة معينة، فمحور الاهتمام فيها هو الاستكشاف خاصة إذا كنا لا نعرف حجم مشكلة من المشكلات . ولعل كثيرا من البحوث التى قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عندما أنشىء فى سنة ١٩٥٥ والسنوات القليلة التالية كانت من هذا النوع ، إذ أنشىء للقيام بالبحوث فى ميدان كان لا يزال بكرا لم تتم فيه كثير من البحوث، فكان على الباحثين فيه محاولة التعرف على ما كتب عن كل مشكلة من المشاكل مثل مشكلة الأحداث المنحرفين ، والبغاء وجرائم القتل ، والمسجونين ومن اليهم استعدادا لبحوث أدق تتناول هذه المشاكل .

وهناك من يقلل من قيمة هذه البحوث لأنها ليست تجريبية إلا أننا يجب أن نعرف أن البحوث التجريبية محدودة المجال ، ولن يكون انتاجها قيمة إلا إذا كانت لدينا معلومات واسعة تمدنا بها البحوث الاستكشافية لبيان المواقف التى يمكن أن تطبق عليها نتائج البحوث التجريبية

ومما يساعد على تحقيق أهداف البحوث الاستكشافية ما يأتى :

١ - استعراض الآراء والبحوث وكل ما كتب ويمت بصلة إلى موضوع البحث ، فيعكف الباحث على قراءة الكتب العلمية التى تلمس الموضوع من قريب أو بعيد. وأحسن مصدر لاستقصاء المعلومات هو المجلات العلمية .وتوجد العشرات من مجلات علم النفس والاجتماع وعلم الاجرام التى تصدر بشكل دورى . وتنشر هذه المجلات كل ما يجرى من بحوث أو يكتب من مقالات فى ميدان علم النفس والجريمة .

٢ - استطلاع آراء الخبراء والعالمين ببواطن الأمور، ولدى الخبراء فى ميدان الجريمة وعلم النفس والعلوم الاجتماعية عامة الكثير من المعلومات غير المنشورة وغير المكتوبة، كما أن هناك من الناس من تمكنهم خبرتهم الشخصية من مدنا بمعلومات لا يستطيع غيرهم اطلاعنا عليها .

ومما يجب مراعاته هنا محاولة اختيار الأفراد الصالحين ممن يمكنهم فعلا تزويدنا بالمعلومات اللازمة ، على أن يكون هؤلاء متنوعى الخبرة ، وعددهم كافيا ، ويكون لدى الباحث خبرة واضحة عما يريد سؤالهم عنه .

وتساعد مقابلة الخبراء على معرفة إمكانيات عمل البحوث ومدى استعداد المؤسسات والأفراد للتعاون فى القيام بها .

٣ - دراسة الحالات الخاصة : لقد وجد الباحثون الذين يقومون ببحوث فى ميادين عامة غير محددة أن دراسة الحالات الخاصة من أحسن الطرق التى تضىء لهم السبل، فلم يتوصل فرويد مثلا إلى بيان أهمية الناحية الجنسية والخبرات المنسية المكبوتة وأثرها فى الاضطرابات النفسية إلا عن طريق دراسته للحالات الخاصة

ويجب أن يكون هدف الباحث من دراسة الحالات الخاصة ، لا محاولة قياس صحة بعض الفروض، ولكن البحث عن معلومات جديدة ، كما يجب أن تكون دراسته مركزة .

٢ ـ البحوث الوصفية أو التحليلية

تهدف البحوث العلمية إلى هدفين هما : (١) اكتشاف القوانين العامة (٢) وتحليل المواقف المختلفة . فمعرفة القوانين العامة تساعد على التنبؤ بأنه للوصول إلى أهداف معينة فى موقف معين يجب اتخاذ طريق معين من العمل دون غيره . ولن نتمكن من القيام بالعمل الذى يوصل إلى الهدف إلا بمعرفة خصائص الموقف ولن تأتى معرفة الخصائص إلا بالدراسة الوصفية أو الدراسة التحليلية .

والبحوث الوصفية أو التحليلية فى العلوم الاجتماعية بحوث قديمة ترجع إلى أيام قدماء المصريين حين قاموا بعملية مسح لثروة البلاد وإمكانياتها لبناء الاهرام . وتعمل الحكومات دائما على القيام بالاحصاءات المختلفة لفرض الضرائب والتجنيد وما إلى ذلك، وتوجيه هذه البحوث نحو الصالح العام للأفراد والجماعات فى العلوم الاجتماعية لم يتبلور إلا فى القرن ١٩ إذ نشر لوبلاى Leplay فى سنة ١٨٥٥ بحثا عن حالة العمال فى أوربا بعد دراسة ميزانية عدة آلاف من أسر العمال، وفى سنة ١٨٧٦ حاول شارل بوث دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأهل لندن لمعرفة الحالة التى تعيش فيها كل طبقة من الطبقات ولبيان العلاقة بين الدخل والفقر والحرمان والتعاسة . ويؤخذ على هذه الدراسات القديمة من هذا النوع أنها كانت تتجه إلى دراسة ناحية واحدة فقط مثل دراسة التعليم أو حالة المساكن أو دخل العمال وما إلى ذلك. غير أن الاتجاه الآن ينحو نحو دراسة مجتمع أو مدينة أو قرية أو جماعة من الجماعات برمتها من جميع النواحى. ومن الدراسات من هذا النوع دراسات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن البغاء فى القاهرة ، والأوضاع السكنية فى ريف محافظة الجيزة ، وتشرد الأحداث ، ومشكلة طلبة المرحلة الثانوية وقد سبقت الاشارة إلى بعض هذه الدراسات فبالإضافة إلى أنها كانت دراسات استكشافية كانت وصفية تحليلية .

ولا يتصف مثل هذا النوع من الدراسة بالمرونة التى تتصف بها البحوث الاستكشافية. إذ يجب أن تصمم الدراسة تصميما يمنع من التحيز. ونظراً لتعدد العوامل التى يطرقها البحث الواحد يجب العمل على تحديد الطرق التى تتبع فى البحث لتوفير الوقت والمجهود .

وإليك الخطوات التى تتبع فى مثل هذه الدراسات :

١ ـ تحديد أهداف الدراسة : إذ يجب تحديد الأسئلة التى تتطلب الدراسة اجابات عليها حتى لايتشتت الباحث فى جمع معلوماته . إذ يهمه أن يجمع المعلومات التى تمت بصلة إلى المشاكل موضوع الدراسة .

٢ ـ تحديد طرق جمع المعلومات : يحدد الباحث الطرق التى سيجمع بها معلوماته وقد يحتاج الأمر إلى أن يقوم بتصميم هذه الطرق إذ قد تكون الطرق الموجودة غير ذات نفع .

وسنتعرض فيما بعد للطرق التى يمكن أن تستخدم لجمع المعلومات .

٣ ـ اختيار العينة: اذ من النادر أن يتمكن الباحث من القيام ببحثه على كل الافراد فى الجماعة التى يدرسها ، لذا يكتفى باختيار عينة لهم . ويمكن التعرف على طرق اختيار العينات من كتب علم الاحصاء .

٤ ـ تحليل النتائج : ويكون هذا التحليل فى ضوء الأسئلة التى تحدد أهداف البحث وفى ضوء العوامل الاجتماعية مثل السن والجنس والبيئة والمستوى الاقتصادى وما الى ذلك، كما يجب أن يكون التحليل للكشف عن العلاقة بين السلوك والدوافع، كذلك الكشف عن العوامل الموجودة فى الفرد والعوامل الموجودة فى البيئة والتى ترتبط بالسلوك .

وقد تكون البحوث الوصفية اما بحوثا طولية أو بحوثا مستعرضة ففى البحوث المستعرضة يؤخذ قطاع من الأفراد من سن معينة ومستوى تعليمى معين وغيرهما

من المستويات ومحاولة وصف هـذا القطاع إما لمعرفة خصائصه لذاته ، أولمقارنته بمجموعة أخرى من الأفراد من نفس القطاع فى عوامل محددة ، أومقارنته بأفراد من قطاع آخر فى مستويات أعلى أو أقل فى السن والمستوى التعليمى وما إليها من العوامل، لبيان الفروق بين أفـــراد القطاعات المختلفة فى العوامل التى نحاول اكتشافها. والدراسات هنا تكون وصفية إما على مجموعة واحدة أو وصفيةمقارنة على مجموعتين أو أكثر . وتمتاز هذه الدراسات بأنها تعطينا بيـانات وصفية عن عينات كبيرة من الأفراد وعن عـدة عوامل وفى وقت قصير إذا ما قورنت بالدراسات الطولية. غير أن من مساوئها أنها تعطينا فى العادة متوسطات ومعاملات ارتباط ولا تنطبق المتوسطات دائما على الحالات الفردية . كما قد يساء فهم معاملات الارتباط، إذ قد تستغل التسليم بسهولة بوجود علاقة بين الأسباب والنتائج . كما أن الفروق التى تبرزها هذه الدراسات بين المجموعات قد تفسر على أنها عوامل سببية دون أن تكون كذلك . وكثير من الدراسات التى سنعرضها فى هذا الكتاب والتى تورن فيها المنحرفون بالسويين كانت من البحوث الوصفية المقارنة المستعرضة .

أما الدراسات الطولية فتتم على أساس تتبع مجموعة من الأفراد أو أكثر لفترة من الزمن. وتسمح الدراسات الطولية بمعرفة كيف ، ومتى ، ولماذا ظهرت ظاهرة من الظواهر ، كذا معرفة ظروف الحالة الفردية مع السماح بمقارنتها بغيرها من الحالات، وتحليل هذه العوامل المختلفة ومدى تفاعلها فى بيـــان هذه الظاهرة . غير أن من مساوئها فقد كثير من الحالات فى التتبع ، وعـدم ضبط العوامل التى يتعرض لها الأفراد فى الدراسة فى مجرى الحياة بحكم اضطرار الأفـراد إلى التشتت وتعرضهم لعوامل مختلفة تؤثر على حياتهم بأشكال مختلفة ، ومن مساوئها أيضا أنها تعتمد على القدرة التحليلية للقائم بالدراسة، فقد يجد الباحث دائما ما يبحث عنه غير أنه لا توجد طريقة مناسبة لتمحيص نتائجه . ومن السهل على الباحث أن يقع فى خطأ التسليم بأن

عاملا سابقا قد أدى إلى عامل لاحق . والبحوث النفسية فى ميـــدان الجريمة والانحراف من هذا النوع قليلة جدا وسنشير إليها فى حينها .

البحوث التجريبية :

إن النوعين السابقين من البحوث لابد أن يؤديا إلى اكتشاف المشاكل والى فرض الفروض التى تؤدى الى القيام ببحوث تجريبية وتقوم البحوث التجريبية فى أساسها على اختبار الفروض وتمحيصها .

والبحث التجريبى فى معناه الواسع عبارة عن طريقة لجمع وتنظيم المعلومات تنظيما يسمح باثبات أو نفى فرض من الفروض ، على أن تكون الطريقة التى يسير فيها هى الخطوات المنطقية المحددة فى الطريقة العلمية .

فالباحث إذن يخلق المواقف التجريبية لذا ينتقدها البعض فى أنها ليست طبيعية. غير أن المواقف الطبيعية غالبا ما تكون معقدة ، وتتداخل فيها عوامـــل كثيرة يصعب ضبطها. أما المواقف المصطنعة فيمكن التحكم فيها وتحديد عواملها.

ونوجز فيما يلى طرق تصميم البحوث التجريبية .

١ ـ التجربة البعدية على مجموعتين :

يكون هناك فى مثل هذه التجارب عادة مجموعتان . تسمى إحداهما بالمجموعة التجريبية وتسمى الثانية بالمجموعة الضابطة . ويشترط فى المجموعتين أن تكونا متكافئتين فى كل النواحى ، ثم ندخل العامل المـــراد قياس أثره على المجموعة التجريبية ويسمى بالمتغير المستقل ويتمكن الباحث من التحكم فيه كيف يشاء بتغييره ليرى أثر هذا التغيير فى السلوك وتترك المجموعة الضابطة كما هى ، وبعد مدة نقارن بين المجموعتين ، والفرق بينهما يمكن أن يعزى إلى العامل التجريبى .

ومن صعوبات هذا النوع من التجارب هو إيجاد مجموعتين متكافئتين تماما عند البدء بالتجربة، فاذا لم يتحقق ذلك فاننا نعجز عن أن نعزو النتائج التى نصل إليها

إلى أثر العامل الذى أدخلناه فقط ، إذ يعزى الاختلاف بين المجموعتين إلى الفروق الأساسية الموجودة أصلا بين المجموعتين .

٢ ـ التجربة القبلية البعدية على مجموعة واحدة :

تستعمل فى مثل هـذه التجربة مجموعة واحدة من الأفراد ، وهـذه المجموعة تكون تجريبية وضابطة فى نفس الوقت، إذ تدرس هذه المجموعة قبـل التجربة ثم تطبق عليها الظروف الجديدة ثم يعاد دراستها بعد ذلك، وتتم المقارنة بين حالتها فى البداية وحالتها فى النهاية وحينئذ يتمكن الباحث من أن يعزو الفرق ـ إن وجد ـ إلى الظروف الجديدة .

وتتميز التجارب من هذا النوع بأنها تخلصنا من صعوبة اختيـــار مجموعتين متكافئتين كما هو الحال فى النوع الأول ، غير أن من عيوبها أن الفرق الذى نجـده لا يعود إلى العامل الذى نريد قياس أثره ولكن إلى عوامل أخرى تعرض لها أفراد التجربة وهذه العوامل خارجة عن إرادة المجرب .

٣ ـ التجربة القبلية البعدية مع وجود مجموعة ضابطة :

ويشمل هذا النوع مزايا النوعين السابقين إذ توجد هنا مجموعتان متكافئتان احداهما تجريبية والثانية ضابطة . وتقاس المجموعتان قبل التجربة ثم تقوم باجراء التجربة على المجموعة التجريبية ، ثم تقاس المجموعتان بعد التجربة ، ثم تأخـــذ المجموعـة الضابطة ونقيس الفرق بين حالتها فى البـداية وحالتها فى النهـاية. وبما أن هذه المجموعة لم تجر عليها التجربة فأى فـرق يطرأ عليها يمكن أن يعزى لعوامـل خارجة عن نطاق التجربة . وبما أنه من المحتمل أن تكون المجموعة التجريبية قـد تعرضت لنفس هذه الظروف ، فيمكن طرح هذا الفرق الذى طـرأ على المجموعة التجريبية ليكون الصافى نتيجة للعامل التجريبى وحده .